التوحد والزواج

أحكام وقضايا معاصرة

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة، منبع الرحمة ومدرسة الفضيلة، داعياً الله لهما بالرحمة الواسعة والجنات الخالدة.

وإلى ابنتي الحبيبة وقرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية، زهرة الحياة وجمال الوجود، التي تجمع بين

رقة شط المتوسط وشموخ جبال الأوراس، لتكون شاهدة على أن الإيمان هو أجمل ما يزين الإنسان.

المقدمة

يُعد الزواج من أسمى الميثاقات الإنسانية وأقدس الروابط الاجتماعية، وقد جعله الله سبحانه وتعالى سكنًا ومودة ورحمة بين البشر. ومع تطور العلوم النفسية والطبية، برزت قضايا جديدة تتعلق بزواج ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحديدًا مرضى التوحد، مما يفرض تحديات قانونية وشرعية تتطلب دراسة عميقة ومتأنية. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم تحليل شامل لأحكام زواج مصابي التوحد، جامعًا بين النصوص الشرعية الثابتة والقوانين الوضعية الحديثة، مع الحفاظ على الثوابت العقدية التي تؤكد أن الله هو الخالق وهو الذي شرع الأحكام لما فيه مصلحة عباده. إننا لا نقدم هنا مجرد آراء عاطفية، بل دراسة قانونية فقهية دقيقة تبحث في الأهلية والرضا والولاية والحقوق والواجبات، لضمان استقرار الأسرة وحماية حقوق جميع الأطراف. سنغوص في هذا العمل عبر عشرين فصلاً معمقاً

لنحلل الإشكاليات الناشئة عن هذا الزواج، من صحة العقد إلى آثاره المالية والنفسية، وصولاً إلى قضايا الحضانة والطلاق. إن هذا الكتاب هو جهد أصيل خالص، يضع بين يدي المشرعين والقضاة والأسر خريطة طريق للتعامل مع هذه القضايا بحكمة وعدل، مؤكدين أن الرحمة بالضعفاء وعدم إهدار حقوقهم في الزواج أو الحماية منه هو جوهر العدالة الإسلامية والإنسانية.

الفصل الأول

مقدمة في التوحد والزواج

يبدأ فهم الإشكالية بتعريف دقيق لحالة التوحد وطبيعتها كاضطراب نمائي يؤثر على التواصل والسلوك الاجتماعي. في هذا الفصل، نمهد للعلاقة بين الحالة الصحية وقدرة الإنسان على تكوين أسرة، مع التأكيد على أن الله خلق الإنسان في أحسن تقويم وقد يبتليه ببعض الحالات لحكمة إلهية. ندرس هل يعتبر التوحد مانعًا جوهريًا من الزواج أم أنه حالة يمكن إدارتها ضمن الحياة الزوجية؟ إن الفهم الصحيح للحالة

يزيل الوصمة الاجتماعية ويفتح الباب للحلول القانونية العادلة. نؤكد أن الهدف هو تحقيق المصلحة الزوجية ومنع الضرر، وفق قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد التي أرساها الشرع الحنيف.

الفصل الثاني

ماهية التوحد تعريفًا وتشخيصًا

لتحديد الحكم القانوني، يجب تحديد المصطلح الطبي بدقة. في هذا الفصل، نستعرض التعريفات الطبية الحديثة للتوحد ودرجاته من البسيط إلى الشديد. الله خلق الناس درجات متفاوتة في القدرات، والتشخيص الدقيق هو أساس التطبيق العادل للقانون. نناقش الفرق بين التوحد الكلاسيكي ومتلازمة أسبرجر وتأثير كل منهما على القدرة على الفهم والإدراك. إن التباين في الحالات يستدعي تباينًا في الأحكام القانونية، فلا يمكن الحكم على جميع المصابين بنفس المقياس. الدقة في التشخيص الطبي تنعكس مباشرة على الدقة في الحكم الشرعي والقضائي على أهلية

الشخص للزواج.

الفصل الثالث

الزواج في الشريعة الإسلامية مقاصد وأحكام

قبل الخوض في خصوصية التوحد، يجب تأصيل حكم الزواج في الإسلام. في هذا الفصل، نستعرض مقاصد الزواج من حفظ النسب وإشباع الغريزة وتحقيق السكينة. الله شرع الزواج ليكون حصنًا للمجتمع، وجعل له شروطًا وأركانًا محددة. ندرس هل تتغير هذه المقاصد عندما يكون أحد الطرفين مصابًا بالتوحد؟ نؤكد أن المقاصد تبقى ثابتة، لكن الوسائل قد تتكيف مع الحالة. إن فهم المقاصد يساعد القاضي في تقدير المصلحة والمفسدة في كل حالة على حدة، دون جمود على النصوص دون فهم لواقع الحال الذي خلقه الله.

الفصل الرابع

الأهلية القانونية والشرعية لمرضى التوحد

الأهلية هي حجر الزاوية في صحة العقود بما فيها عقد الزواج. في هذا الفصل، نحلل أهلية مصاب التوحد للتعاقد، وهل يعتبر كامل الأهلية أم ناقصًا أم منعدمها حسب درجة الحالة. الله كلف الإنسان وهو عاقل بالغ، وغياب العقل أو نقصه يؤثر في التكليف. ندرس التمييز بين الأهلية للأداء والأهلية للوجوب في سياق الزواج. إن تحديد درجة الأهلية يحدد وجود ولي أو وصي، ويؤثر على نفاذ العقد. نؤكد أن الحفاظ على مال الشخص ونفسه وعرضه هو الهدف من قيود الأهلية، وذلك رحمة به من الله.

الفصل الخامس

الرضا في عقد الزواج وشروطه

الرضا ركن جوهري في عقد الزواج، ولا يصح العقد مع الإكراه أو الغفلة. في هذا الفصل، نبحث قدرة مصاب

التوحد على إصدار رضا صحيح وواعٍ. الله جعل التراضي أساسًا للمعاملات، والرضا يجب أن يكون صادرًا عن فهم وإرادة. نناقش كيفية التحقق من رضا شخص قد يواجه صعوبات في التعبير أو الفهم الاجتماعي. إن ضمان صحة الرضا يحمي المصاب من الاستغلال ويضمن استقرار الزواج. نطرح آليات قانونية وطبية للتأكد من فهم المصاب لمعنى الزواج وآثاره قبل إتمام العقد، تحقيقًا للعدالة.

الفصل السادس

ولاية الزواج لمرضى التوحد

تختلف الفقهاء في ولاية الزواج للمرأة بشكل عام، وتزداد الإشكالية مع مصابي التوحد. في هذا الفصل، ندرس دور الولي في حماية مصلحة المصاب بالتوحد سواء كان ذكرًا أو أنثى. الله جعل للولاية حكمة وهي الرعاية والحماية، وليست تقييدًا للحرية دون سبب. نناقش هل يجوز للولي إجبار المصاب على الزواج أو منعه منه؟ نؤكد أن الولاية يجب أن تكون للمصلحة،

فإن كان الزواج ضررًا وجب المنع، وإن كان مصلحة وجب التيسير. إن دور الولي هو دور رعوي يهدف إلى ضمان استقرار الحياة الزوجية للمصاب بما يرضي الله.

الفصل السابع

الحكم الشرعي لزواج مصاب التوحد

بعد دراسة الشروط، نصل للحكم التكليفي النهائي. في هذا الفصل، نقرر أن الأصل في زواج مصاب التوحد الصحة والجواز ما توفرت الأهلية والرضا. الله لم يحرم الزواج على فئة معينة إلا لعلة مانعة، والتوحد بذاته ليس مانعًا شرعيًا مطلقًا. ندرس الحالات التي قد يكون فيها الزواج محرمًا لضرر مؤكد، والحالات التي يكون فيها مندوبًا لحاجة المصاب. إن المرونة الفقهية تسمح بتقييم كل حالة بناءً على تقرير طبي ونفسي دقيق. نؤكد أن الحكم الشرعي يهدف إلى تحقيق السعادة ومنع الشقاء، وهو أرحم بالناس من أنفسهم.

الفصل الثامن

التوافق النفسي والاجتماعي في زواج التوحد

الزواج ليس عقدًا شكليًا فقط، بل علاقة حياة تتطلب توافقًا. في هذا الفصل، نحلل تحديات التوافق النفسي بين مصاب بالتوحد وشخص طبيعي أو مصاب آخر. الله خلق البشر لينسوا إلى بعضهم، والتوافق شرط لاستمرار المودة. ندرس دور الاستشارات النفسية قبل الزواج في تقييم فرص النجاح. إن الصدق في الإفصاح عن الحالة قبل العقد واجب أخلاقي وقانوني لمنع الغرر. إن بناء زوجية ناجحة لمصابي التوحد يتطلب جهدًا مضاعفًا من الطرفين والأسر، بدعم من المتخصصين الذين يفهمون طبيعة الحالة التي قدرها الله.

الفصل التاسع

حقوق الزوجين في حالة التوحد

يترتب على الزواج الصحيح حقوق متبادلة بين الزوجين. في هذا الفصل، نحدد حقوق مصاب التوحد كزوج أو كزوجة، وحقوق الطرف الآخر عليه. الله جعل للزوجين حقوقًا وواجبات، والإعاقة لا تسقط الحقوق الأساسية إلا بما يتناسب مع القدرة. ندرس حق المعاشرة بالمعروف، وحق النفقة، وحق حسن العشرة. إن التكيف مع طبيعة المصاب لا يعني إهدار حقوق الطرف السليم، بل يتطلب توازنًا عادلًا. نؤكد أن العدالة في توزيع الحقوق والواجبات هي أساس الاستقرار، وهي مقصد شرعي وقانوني عليا.

الفصل العاشر

الواجبات الزوجية وطبيعة الأداء

يقابل الحقوق واجبات يجب أداؤها وفق القدرة والاستطاعة. في هذا الفصل، نناقش طبيعة الواجبات الزوجية لمصاب التوحد وما يمكن تكليفه به. الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، والتكاليف الزوجية تراعي القدرة الجسدية والنفسية. ندرس واجبات المعاشرة

والإنفاق والرعاية، وكيف تتأثر بالحالة. إن عدم القدرة على أداء بعض الواجبات لا يفسخ الزواج تلقائيًا، بل يبحث عن بدائل أو تعويضات. إن الفقه الإسلامي يوفر مرونة في تقدير الواجبات بما لا يشق على المكلف، تحقيقًا لليسر الذي جاء به الشرع.

الفصل الحادي عشر

الإشهار والإعلان عن زواج التوحد

إشهار الزواج ضروري لتمييزه عن العلاقات غير الشرعية وحماية الحقوق. في هذا الفصل، ندرس متطلبات الإشهار في زواج مصابي التوحد. الله أمر بإعلان النكاح تمييزًا له عن السفاح، والإشهار يحقق الحماية المجتمعية. نناقش هل يتطلب الأمر إجراءات خاصة لإشهار زواج ذوي الاحتياجات؟ نؤكد أن الإجراءات يجب أن تكون واضحة وميسرة، مع الحفاظ على كرامة المصاب وخصوصيته. إن الإشهار الصحيح يحمي النسب ويثبت الحقوق، وهو ضمانة قانونية وشرعية لا غنى عنها في أي عقد زواج.

الفصل الثاني عشر

المهر والنفقة في زواج التوحد

المهر والنفقة من الآثار المالية المباشرة لعقد الزواج. في هذا الفصل، نحلل تحديد المهر المناسب والتزامات النفقة في حالة التوحد. الله جعل المهر حقًا للزوجة، والنفقة واجبة على الزوج حسب وسعه. ندرس هل تؤثر الإعاقة على مقدار المهر أو النفقة؟ نؤكد أن المهر يتفق عليه، والنفقة تقدر بالكفاية المعروفة شرعًا وعرفًا. إن الحماية المالية لمصاب التوحد ضرورية، خاصة إذا كان هو الطرف المنفق أو المنفق عليه. نطرق دور الوصي في إدارة الأموال لضمان عدم تبديدها، حفاظًا على المال الذي استخلف الله الإنسان عليه.

الفصل الثالث عشر

العصمة الزوجية واستقرارها

استمرار العلاقة الزوجية هدف شرعي وقانوني، خاصة مع وجود احتياجات خاصة. في هذا الفصل، ندرس عوامل استقرار زواج التوحد ومهدداته. الله جعل المودة والرحمة أساسًا للاستمرار، والصبر مفتاح الفرج. نناقش دور الدعم الأسري والمجتمعي في تعزيز العصمة. إن التفكك الأسري لمصابي التوحد قد يكون أثره أعمق، لذا يجب بذل الجهد للإصلاح. نؤكد أن الحفاظ على الأسرة واجب وطني وديني، ويتطلب تدخلًا مبكرًا عند ظهور بوادر الخلاف، قبل الوصول إلى مرحلة الانهيار الذي يضر بالجميع.

الفصل الرابع عشر

الطلاق وانتهاء العلاقة في حالات التوحد

عند استحالة العشرة، يكون الطلاق هو المخرج الشرعي. في هذا الفصل، نحلل إجراءات الطلاق عندما يكون أحد الطرفين مصابًا بالتوحد. الله أبغض

الحلال الطلاق، لكنه جعله حلاً عند الضرورة. ندرس أهلية المصاب لتوقيع الطلاق، ودور الولي أو القاضي في الحماية. نناقش ضمانات حقوق المصاب المالية والنفسية بعد الطلاق. إن إنهاء العلاقة يجب أن يتم بعدل، مع ضمان عدم تعرض المصاب للضرر أو الضياع بعد التفكك. نؤكد أن القضاء يجب أن يكون راعياً للمصلحة الفضلى للمصاب عند الفصل في دعاوى الطلاق.

الفصل الخامس عشر

الحضانة ورعاية الأطفال من أبوين مصابين

إذا رزق الزوجان بأطفال، تبرز قضية الحضانة والرعاية. في هذا الفصل، نبحث أهلية مصاب التوحد للحضانة وتربية الأطفال. الله جعل الأبناء زينة الحياة الدنيا، ورعايتهم أمانة كبرى. ندرس معايير المصلحة الفضلى للطفل في حالة وجود أب أو مصاب بالتوحد. نناقش دور الأقرباء والمؤسسات في المساعدة على الرعاية. إن حق الطفل في التربية السليمة لا يسقط، ويجب توفير

البيئة الأنسب لنموه. نؤكد أن الحكم في الحضانة يهدف لحماية الطفل، مع احترام حقوق الوالدين المصابين بقدر الإمكان.

الفصل السادس عشر

النسب وثبوته في زواج التوحد

ثبوت النسب من أهم آثار الزواج الصحيحة. في هذا الفصل، نقرر أن أطفال زواج مصابي التوحد يثبت نسبهم شرعًا وقانونًا. الله خلق الإنسان من نطفة وجعل النسب حقًا محفوظًا. ندرس إجراءات توثيق المواليد في هذه الحالات الخاصة. نناقش أي إشكاليات قد تطرأ حول الأبوة والنفاس. إن حماية النسب حماية للهوية والمستقبل، ولا يجوز المساس به بسبب حالة الوالدين الصحية. نؤكد أن الدولة ملتزمة بتوثيق نسبهؤلاء الأطفال وضمان حقوقهم الكاملة كأي مواطن آخر.

الفصل السابع عشر

المسؤولية القانونية عن الأضرار الزوجية

قد تنشأ أضرار مادية أو معنوية أثناء الحياة الزوجية. في هذا الفصل، نحدد المسؤولية القانونية لمصاب التوحد عن الأضرار التي قد يسببها لزوجته أو العكس. الله شرع الضمان لجبر الضرر، والمسؤولية تتقدر بالقدر والإدراك. ندرس هل تسقط المسؤولية لانعدام الأهلية الجزائية؟ نناقش التعويضات المناسبة ودور التأمين. إن تحقيق العدالة يتطلب موازنة بين حماية الضحية ومراعاة حالة المصاب. نؤكد أن نظام التعويضات يجب أن يكون عادلاً، ويضمن جبر الضرر دون ظلم للطرف المسؤول عن قدراته المحدودة.

الفصل الثامن عشر

الدعم الحكومي والمجتمعي للأسر

الأسر التي تضم مصابي توحد تحتاج لدعم خاص

لاستمرار حياتهم الزوجية. في هذا الفصل، نطرح دور الدولة والمجتمع في تقديم المساعدات. الله أمر بالتعاون على البر والتقوى، والدعم المجتمعي واجب إنساني. ندرس برامج التوعية، والإعانات المالية، والرعاية النفسية. نناقش ضرورة سن قوانين تلزم الجهات بتقديم تسهيلات لهذه الأسر. إن الدعم المنظم يخفف العبء ويمنع التفكك، وهو استثمار في استقرار المجتمع. نؤكد أن الرعاية الاجتماعية جزء من العدالة الاجتماعية التي كفلها الإسلام ونادت بها القوانين الحديثة.

الفصل التاسع عشر

التحديات المعاصرة وقضايا الثبوت

تواجه قضايا التوحد تحديات حديثة في الإثبات أمام المحاكم. في هذا الفصل، ندرس حجية التقارير الطبية والنفسية في إثبات الحالة. الله جعل البينة على المدعي، والتقارير الحديثة وسائل إثبات متطورة. نناقش مشكلة تعدد التشخيصات واختلاف التقديرات

بين الأطباء. نطرح الحاجة لهيئات طبية قضائية متخصصة لتوحيد المعايير. إن توحيد معايير الثبوت يمنع التلاعب ويحقق العدالة في الأحكام. نؤكد أن الدقة في الإثبات هي أساس الحكم الصحيح، وهي أمانة في عنق الخبراء والقضاة أمام الله.

الفصل العشرون

خاتمة نحو تشريع رعوي متكامل

نختتم الكتاب بالدعوة إلى تشريع متكامل يراعي خصوصية مصابي التوحد في الأحوال الشخصية. الله شرع القوانين لمصلحة الناس، والتشريع يجب أن يتطور مع المستجدات. نطرح رؤية لقانون أسرة عصري يجمع بين الأصالة والمعاصرة. المستقبل لأسر مستقرة تحمي حقوق جميع أفرادها بما فيهم ذوي الاحتياجات. نضع هذا الكتاب كأمانة علمية تسهم في تطوير القوانين. الله ولي التوفيق في تحقيق العدالة والرحمة. إن التوازن بين الحماية القانونية والدمج الاجتماعي هو سر النجاح، والقانون هو الأداة لتحقيق

هذا التوازن لضمان كرامة الإنسان الذي كرمه الله.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في قضايا التوحد والزواج، ندرك أن الموضوع دقيق ويتطلب حسًا قانونيًا ورحمة إنسانية. إن الله سبحانه وتعالى هو الخالق وهو أعلم بما يصلح عباده، والقانون البشري يجب أن يعكس هذه الرحمة الإلهية. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية، وأن يكون دليلاً للمشرعين والقضاة والأسر. إن مستقبل ذوي الاحتياجات مرهون بقدرة الأنظمة القانونية على دمجهم في الحياة الاجتماعية دون إهدار لحقوقهم أو حقوق الآخرين. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول مقدمة في التوحد والزواج

الفصل الثاني ماهية التوحد تعريفًا وتشخيصًا

الفصل الثالث الزواج في الشريعة الإسلامية مقاصد وأحكام

الفصل الرابع الأهلية القانونية والشرعية لمرضى التوحد

الفصل الخامس الرضا في عقد الزواج وشروطه

الفصل السادس ولاية الزواج لمرضى التوحد

الفصل السابع الحكم الشرعي لزواج مصاب التوحد

الفصل الثامن التوافق النفسي والاجتماعي في زواج التوحد

الفصل التاسع حقوق الزوجين في حالة التوحد

الفصل العاشر الواجبات الزوجية وطبيعة الأداء

الفصل الحادي عشر الإشهار والإعلان عن زواج التوحد

الفصل الثاني عشر المهر والنفقة في زواج التوحد

الفصل الثالث عشر العصمة الزوجية واستقرارها

الفصل الرابع عشر الطلاق وانتهاء العلاقة في حالات التوحد

الفصل الخامس عشر الحضانة ورعاية الأطفال من أبوين مصابين

الفصل السادس عشر النسب وثبوته في زواج التوحد

الفصل السابع عشر المسؤولية القانونية عن الأضرار الزوجية

الفصل الثامن عشر الدعم الحكومي والمجتمعي للأسر

الفصل التاسع عشر التحديات المعاصرة وقضايا الثبوت

الفصل العشرون خاتمة نحو تشريع رعوي متكامل

الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف